التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2012 - 2013

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الرابع

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة

حافظت القضية الفلسطينية طوال سنتي 2012–2013، على جانب من اهتمامات العالم الإسلامي، بالرغم مما تعرضت له المنطقة من تغيرات جذرية في الفترة نفسها؛ حيث ما زال يتم إعادة تشكيل خريطة القوى الإقليمية المؤثرة في القضية الفلسطينية. كما انعكست محاولات تركيا وإيران للعب دور إقليمي أكثر حيوية والإسهام في بناء خرائط إقليمية تتوافق مع مصالحهما، على القضية الفلسطينية.

وفي هذا الفصل نستعرض أهم الأدوار التي لعبتها منظمة التعاون الإسلامي في القضية الفلسطينية خلال سنتي 2012–2013، وكذلك سنستعرض مواقف دولتين إسلاميتين رئيسيتين تجاه القضية الفلسطينية، هما إيران وتركيا. كما سنتوقف على التحركات الشعبية والرسمية في كل من باكستان وماليزيا، وسنتناول العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية مع عدد من الدول الإسلامية.

أولاً: منظمة التعاون الإسلامي

بالرغم من التغيير الذي طرأ على اسم المنظمة وشعارها منذ سنة 2011، والذي أقر في الأستانة عاصمة كازاخستان بعد توافق أعضاء المنظمة في اجتماع مجلس وزراء خارجية دول المنظمة، ورفع شعار التعاون بين أعضاء المنظمة، إلا أن أداء منظمة التعاون تجاه القضية الفلسطينية استمر على حاله دون تغيير يذكر. فقد تناولت المنظمة خلال سنتي 2012–2013 قضايا الشعب الفلسطيني بشكل غير متناسب مع وزنها الدولي كثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة. كما عكس الصورة البيروقراطية الرسمية لأكبر تجمع إسلامي، وجعلها غير مؤثرة في حركة الأحداث في المنطقة، كما أعطى انطباعاً عاماً لاجتماعاتها وقممها بأنها أقرب إلى اللقاءات الاحتفالية.

استمرت منظمة التعاون الإسلامي خلال سنتي 2012–2013 في دعمها التقليدي للقضية الفلسطينية، من خلال الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية لقضايا الشعب الفلسطيني، والذي ترك أثراً واضحاً في بعض القضايا، كدعم منظمة التعاون الإسلامي جهود السلطة الفلسطينية للاعتراف بفلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار عدّ الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو Ekmeleddin Ihsanoğlu هذا القرار إنجازاً تاريخياً على طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، واستعادة الحقوق الفلسطينية المشروعة، وأشار إلى أنه بهذا القرار فقد سجل حقّ الشعب الفلسطيني في الدولة بصورة لا يمكن الرجوع عنها[1]. وكان مجلس

وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي قد دعا في الدورة الـ 39 التي عقدت في جيبوتي 15–2012/11/17، الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الفلسطينية لتوسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 على كافة المستويات، بما في ذلك الأمم المتحدة[2].

وفي إطار العلاقات الفلسطينية الداخلية رحب أكمل الدين إحسان أوغلو بإعلان الدوحة الذي وُقِّع بين حركتي فتح وحماس في 2012/2/6؛ كخطوة على طريق المصالحة الفلسطينية، ورأى أوغلو أن هذه الخطوة تمثل ضرورة ملحّة لحشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية[3].

واستمرت المنظمة على مدى سنتي 2012–2013 في إدانة الانتهاكات الإسرائيلية بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، كما دان أوغلو قيام الاحتلال الإسرائيلي بتوسيع المستعمرات، وأكد على أن سياسة توسيع وبناء المستعمرات الإسرائيلية في أرض دولة فلسطين المحتلة منذ سنة 1967 بما فيها شرقي القدس، تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. وأضاف أوغلو أن سياسة الاستيطان وانتهاك حرمة المقدسات، تشكل اعتداء سافراً على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني[4].

وفي سياق الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وخصوصاً الحرب التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة في خريف 2012، فقد وجه مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة دعوة إلى مجلس الأمن الدولي لتحمل مسؤولياته في حماية الأمن والسلم الدوليين؛ والعمل على وقف الغارات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ورأى المجلس أن هذا العدوان أتى لضرب جهود المصالحة الفلسطينية[5].

وفي إطار دعم صمود الشعب الفلسطيني، عقد مجلس وزراء منظمة التعاون الإسلامي مؤتمراً لإنشاء شبكة أمان مالية إسلامية لدعم فلسطين، وذلك في عاصمة أذربيجان "باكو" في 2013/6/11. وقد تعهدوا بتقديم مساعدات مالية مباشرة لخزينة حكومة دولة فلسطين، والإسهام في بناء المشاريع الاجتماعية والبنى التحتية الملائمة[6].

وقد سجلت سنة 2013 قيام الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو في 2013/8/27 بزيارة فلسطين المحتلة سنة 1967، وقد قام محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية بتقليده وسام نجمة القدس، كما زار أوغلو مدينتي القدس والخليل، ودعا المسلمين إلى عدم التردد في زيارة المسجد الأقصى، لما رأى فيه من دعم لصمود أهل القدس[7].

ثانياً: تركيا

أعادت تركيا تعريف دورها الإقليمي في ضوء الثورات والتغيرات في العالم العربي. إلا أن تأثير الثورة السورية كان له التأثير الأكبر على السياسة التركية الإقليمية، بحكم الوضع الجيو–سياسي بين تركيا وسورية. ولم تعد سياسة "صفر مشاكل" هي الحاكمة للسياسة الخارجية التركية، بعد وقوف تركيا إلى جانب هذه الثورات؛ وانعكاس ذلك بشكل سلبي واضح على علاقتها مع النظام السوري، والنظام المصري بعد الانقلاب على مرسي. كما انعكس بشكل متفاوت على العلاقة مع إيران والسعودية والإمارات.

وفي هذه الأجواء تحسنت العلاقات التركية الفلسطينية، خصوصاً في أجواء تدهور العلاقات السياسية التركية مع "إسرائيل" بعد حادث الاعتداء الإسرائيلي على سفن أسطول الحرية Freedom Flotilla سنة 2010. بل إن الأحداث في سورية أسهمت بدرجة أو بأخرى في تحسين العلاقات بين القيادة التركية وبين حركة حماس، التي كان وجودها الرئيسي في الخارج هو في سورية، بل أصبحت تركيا مقراً لبعض قيادات حماس بعد خروجها من سورية، والتضييق عليها في مصر.

وعلى أيّ حال، فإن السياسة التركية الخارجية تحت حكم حزب العدالة والتنمية (*Adalet ve Kalkınma Partisi* (*AKP*)) The Justice and Development Party، الذي يحكم تركيا منذ سنة 2002، قد سعت للجمع بين عدد من المعايير التي تبدو متداخلة، بل والمتعارضة أحياناً. فهي تحاول الاستجابة للموروث التاريخي، وللرغبة الشعبية للأتراك في دعم قضية فلسطين؛ ومراعاة الخلفية الإسلامية والمحافظة للحزب. كما تسعى لأن يكون التعامل مع قضية فلسطين مدخلاً للعب دور فاعل في المنطقة العربية والشرق الأوسط. وتراعي أيضاً التدرج، بحيث تكون قدرة الحزب الحاكم على الدعم، واتخاذ المواقف السياسية متناسبة مع قوة وضعه الداخلي ومتانته. ومن جهة أخرى، فإن هذه السياسة تحاول مراعاة عضوية تركيا في حلف الناتو الذي تقوده أمريكا، ومراعاة رغبة الحزب الحاكم في دخول تركيا عضوية الاتحاد الأوروبي، وبالتالي عدم تجاوز سقف سياسات أو خطوط حمر تؤدي إلى تأزيم علاقته مع هذه القوى. وكذلك مراعاة علاقات تركيا الرسمية مع "إسرائيل" بأشكالها الاقتصادية والسياسية والعسكرية؛ بحيث يتم التدرج في تخفيف العلاقة أو فكّها، أو في اتخاذ مواقف حادة تجاهها، دون أن يتسبب ذلك بخلخلة وضع الحزب الحاكم داخلياً، أو في مواجهة مباشرة مع الغرب.

العلاقة مع الجانب الفلسطيني:

تواصلت السياسة التركية الإيجابية مع الحكومة الفلسطينية في رام الله في سنتي 2012 و2013؛ وقد زار الرئيس عباس تركيا في 2012/2/29، حيث التقى خلالها المسؤولين الأتراك، وجرى بحث العلاقات الفلسطينية التركية، وسبل تنميتها وتطويرها، وعملية التسوية في الشرق

الأوسط وجهود المصالحة الفلسطينية، وتطورات "الربيع العربي" أيضاً. واجتمع الرئيس عباس في 2012/6/4 في مدينة إسطنبول مع كل من نظيره التركي عبد الله غول Abdullah Gül ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، كلّ على حدة، وشارك في المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة أنقرة. وخلال سنتي 2012 و2013 واصل عباس إطلاع أردوغان، عبر الاتصالات الهاتفية، على الأوضاع في المنطقة وتطورات عملية التسوية، وعلى الانتهاكات الإسرائيلية في القدس، وخصوصاً تلك المتعلقة بالمسجد الأقصى، وانتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني، وكذلك اعتداءات المستوطنين على المواطنين وممتلكاتهم.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2013، شارك وفد من رجال الأعمال الفلسطينيين في مؤتمر الأعمال في تركيا. وقد شارك في المؤتمر وزير الاقتصاد بحكومة رام الله جواد ناجي ونظيره التركي ظفر جاغلايان Zafer Caglayan. ووفقاً لرئيس جمعية رجال الأعمال بقطاع غزة علي الحايك، فقد عقدت خلال المؤتمر اتفاقية تطوير وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادية والتجارية وزيادة حجم التبادل التجاري الفلسطيني – التركي، وتعزيز شراكة رجال الأعمال في مختلف المجالات الاقتصادية، وتناول المؤتمر العمل على توقيع اتفاقيتي الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي، كما تناول تعزيز اتفاقية التجارة الحرة، وتعزيز دخول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق التركية.

والتقى رئيس الوزراء برام الله رامي الحمد الله، في 2013/11/20 في مقر رئاسة الوزراء، ممثل تركيا لدى السلطة الفلسطينية شاكر أوزكان تورنلار Şakir Özkan Torunlar، وخلال اللقاء وقّع الطرفان اتفاقية لتعويض ملاك أراضي المنطقة الصناعية في جنين بقيمة 9.7 ملايين دولار. وقد عبَّر الحمد الله عن امتنانه لاهتمام تركيا بالعمل على إنهاء الانقسام، والسعي لإجراء انتخابات، واستكمال العملية الديموقراطية الفلسطينية. كما التقى وزير شؤون التخطيط برام الله محمد أبو رمضان بشاكر أوزكان تورنلار، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013؛ حيث تناولت تطوير وسائل التعاون بين الطرفين.

وزار الضفة الغربية وفد تركي من اتحاد مدن تركيا ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية لغرب آسيا والشرق الأوسط، خلال آب/ أغسطس 2013؛ والذي يزور فلسطين بالتنسيق مع الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية. وقد هدفت الزيارة إلى تعزيز العلاقات الثنائية وتبادل الخبرات بين البلديات التركية والفلسطينية من خلال القيام بتوقيع اتفاقيات التوأمة.

وقد نفذت تركيا العديد من المشاريع سنتي 2012 و2013 في القدس والخليل وغزة وطولكرم ونابلس وطوباس وغيرها، حيث بلغت قيمة الدعم التركي لفلسطين سنة 2013 نحو أربعة ملايين دولار.

من جهة أخرى، لم تتحفظ حكومة أردوغان في التعامل مع حكومة تسيير الأعمال التي تقودها حماس في قطاع غزة. وتبنت موقفاً إيجابياً تجاه حماس. فقد كرر الرئيس غول في 2010/5/12 بأن حماس فازت في الانتخابات ولا يمكن بالتالي تجاهلها[8]. واستمرت تركيا في الدفاع عن حماس كحركة سياسية غير إرهابية، حيث قال رجب طيب أردوغان إن "حماس فازت بالانتخابات الفلسطينية بإرادة الشعب، ولا يمكنني أن أقبل وصف حماس بأنها منظمة إرهابية، وقد قلت ذلك لمسؤولي الإدارة الأمريكية، وأؤكده اليوم مرة أخرى"[9]. وتبنت حكومة أردوغان موقفاً رسمياً يدعو إلى فتح قنوات الحوار مع حماس، وضمّها إلى العملية السياسية والدبلوماسية، لإيجاد حلّ للقضية الفلسطينية. ورأت تركيا أن أحد أهم شروط نجاح الوساطة التركية بين الفلسطينيين و"إسرائيل" هو أن يتم إشراك القوى الفلسطينية الفاعلة كلها، ومنها حماس التي فازت بأغلبية المقاعد النيابية.

أصبحت تركيا مسرحاً للعديد من النشاطات والفعاليات الإسلامية المساندة للشعب الفلسطيني، وتمّ التنديد بـ"إسرائيل التي تعاقب شعباً بأكمله"، ودعت تركيا دائماً إلى فكّ الحصار اللا إنساني عن غزة. وقد رأت أن الدفاع عن غزة ورفض حصارها، والدعوات إلى إدخال المساعدات إلى القطاع هو بمثابة تأييد غير مباشر لحركة حماس، التي تسيطر على هذا القطاع منذ 2007.

وشهدت علاقات حماس بتركيا تطوراً ملحوظاً خلال سنتي 2012–2013 وتعددت اللقاءات بين الطرفين. وأسهم في تطور العلاقة تقارب مواقف الطرفين إزاء الثورات والتغيرات في العالم العربي، واستمرار توتر العلاقات السياسية بين تركيا و"إسرائيل". فقد زار رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية تركيا في مطلع سنة 2012، والتقى هنية خلال زيارته المسؤولين الأتراك وزعماء جميع الأحزاب التركية دون استثناء. وقد كان من اللافت للنظر تصريح لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoglu يقول فيه إن زيارة هنية دليل على أن "طريق فلسطين تمر بتركيا"[10]. غير أن جولة هنية الثانية في الفترة 1/30–2012/2/16 شملت قطر والكويت والبحرين وإيران والإمارات ومصر، وهو ما أعطى انطباعاً أن حماس ترغب في إظهار صورتها باعتبارها حركة مستقلة وغير مرتهنة لأحد.

وفي 2012/3/18 التقى رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) خالد مشعل بالرئيس التركي عبد الله غول في إطار الزيارة التي بدأها مشعل لتركيا، حيث أطلعه على تطورات القضية الفلسطينية، وعلى أوضاع الشعب الفلسطيني، وما يتعرض له من ممارسات إسرائيلية عدوانية، وأوضاع مدينة القدس والمسجد الأقصى والمقدسات وما تتعرض له من عمليات تهويد. وفي 2012/4/21، التقى مشعل بوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في العاصمة القطرية "الدوحة"، وتطرق مشعل خلال اللقاء إلى الصراع العربي الإسرائيلي، وآخر المستجدات على الساحة الفلسطينية، وخصوصاً المصالحة الوطنية الفلسطينية.

كما نشطت الدبلوماسية التركية بشكل كبير دعماً لحماس ولقطاع غزة في وجه العدوان الإسرائيلي الذي شنته "إسرائيل" على القطاع في الفترة 14–2012/11/21. وضغطت في المحافل الإقليمية والدولية، خصوصاً بالتعاون مع مصر وقطر، لوقف العدوان ورفع الحصار. وشهد قطاع غزة نتيجة ذلك دعماً رسمياً وشعبياً واسعاً أربك الحسابات الإسرائيلية، وجعلها ترضخ في النهاية لشروط المقاومة في وقف عدوانها الذي سمته "عمود السحاب"، بينما أطلقت المقاومة في قطاع غزة على حربها مع العدو "حجارة السجيل".

وصل أردوغان إلى مصر في 2012/11/17 عندما كانت الاشتباكات محتدمة، والتقى الرئيس المصري محمد مرسي، كما التقى أمير قطر وخالد مشعل، وجرى الاستماع لمطالب حماس وقوى المقاومة، وعلى رأسها وقف العدوان على قطاع غزة ورفع الحصار عنه، حيث تمّ تبنيها ونشطت هذه الدبلوماسيات إقليمياً ودولياً في دعمها. وقد اتهم أردوغان "إسرائيل" بارتكاب تطهير عرقي عبر انتهاك القانون الدولي، واحتلال الأراضي الفلسطينية؛ وأضاف أن "إسرائيل" ستحاسب يوماً ما على قتل الأطفال والشيوخ. واتهم أردوغان مجلس الأمن بعدم الفعالية، مشيراً إلى فقدان الثقة بالأمم المتحدة، لأنها لا تعاقب "إسرائيل" بالرغم من القرارات الصادرة بحقها[11].

وقام وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بزيارة غزة، في أثناء العدوان الإسرائيلي في 2012/11/20، بالاشتراك مع وفد وزراء الخارجية العرب. وصرح هناك بأن تركيا ستستمر في دعم الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع حتى انتهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وخاطب الفلسطينيين في قطاع غزة بقوله "ليشهد الله علينا أننا لن نترككم، آلامكم آلامنا... وقدركم قدرنا... ومستقبلكم مستقبلنا"[12]. وشهدت زيارة أوغلو لغزة بعض المواقف المعبرة، عندما قام بتقبيل يد والدة الشهيد أحمد الجعبري نائب القائد العام لكتائب القسام[13]، والذي فجَّر الاغتيال الإسرائيلي له حرب "حجارة السجيل"؛ كما لم يتمالك نفسه من البكاء في مستشفى الشفاء أمام ما رآه من شهداء وجرحى[14].

وكان من أبرز الزيارات زيارة خالد مشعل وإسماعيل هنية، على رأس وفد من حماس إلى تركيا للقاء رئيس الوزراء التركي أردوغان في 2013/6/18؛ حيث تمّ استعراض القضايا الفلسطينية الرئيسية. وقد تعهدت الحكومة التركية بالعمل على وقف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وبالوقوف في وجه محاولات تهويد القدس، وبالعمل على رفع الحصار عن غزة، وإنجاح المصالحة الفلسطينية. وأكد أردوغان على رغبته بزيارة غزة، وقال إنه قد يقوم بزيارة مفاجئة إلى قطاع غزة في أيّ وقت، وإن زيارته تأخرت بسبب الأحداث التي شهدتها بلاده (مظاهرات منطقة تقسيم).

من جهة أخرى، تواصلت أشكال العلاقات والدعم التركي لقطاع غزة، فالتقى رئيس الوكالة التركية للتعاون والتطوير (Turkish International Cooperation and Development Agency (TIKA سيردار شام Serdar Çam رؤساء بلديات قطاع غزة في 2012/3/28، للوقوف عن كثب على حجم

المعاناة القائمة بفعل الحصار الإسرائيلي، إلى جانب تفقده عدداً من المشاريع الاستراتيجية المهمة التي مولتها الحكومة التركية خلال الفترة السابقة. والتقى وزير الداخلية في حكومة هنية بغزة فتحي حماد نظيره التركي في تركيا خلال نيسان/أبريل 2013. وزار وزير العدل عطا الله أبو السبح تركيا في بداية حزيران/ يونيو 2013، وبحث مع نظيره التركي سعد الله أرجين Sadullah Ergin سبل التعاون المشترك بين البلدين في القطاع القضائي، ودعم القضية الفلسطينية خصوصاً فيما يتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية وسبل ملاحقة جرائم الاحتلال دولياً. واستقبلت الجهات الصحية بغزة وفداً طبياً من جمعية الأيادي البيضاء لنصرة ودعم فلسطين بتركيا، في نيسان/ أبريل 2012، في مهمة إنسانية، تتمثل في إجراء أكبر قدر ممكن من العمليات الجراحية ضمن التخصصات الطبية خلال أسبوع واحد. واستقبلت وزارة الصحة بغزة منسق برامج المساعدات، ومسؤول التواصل المؤسساتي في جمعية كيمسيوك مو التركية جينكيز أوغو توغو في كانون الثاني/ يناير 2013، وبحثت معه المشاريع التي تنفذها الجمعية لصالح وزارة الصحة. كما زار وزير الصحة في غزة مفيد المخللاتي الجرحى الفلسطينيين بمشافي تركيا خلال زيارة له لتركيا في أيار/ مايو 2013. كما وقعت وزارة الصحة في غزة مذكرة تفاهم مع الهلال الأحمر التركي في 2013/7/1، لتنفيذ مشروع استكمال تجهيز وتأثيث مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح، بتمويل من برنامج مجلس التعاون الخليجي لإعادة إعمار غزة، وبإدارة البنك الإسلامي للتنمية.

العلاقات مع "إسرائيل":

شكلت حادثة الاعتداء الإسرائيلي الدموي على سفن أسطول الحرية في فجر 2010/5/31، الذي أدى إلى مقتل تسعة أتراك مدنيين على متنها، منعطفاً حادّاً في العلاقات التركية الإسرائيلية. وكان لذلك ردود فعل تركية شعبية ورسمية ساخطة جداً على "إسرائيل"، فضلاً عن ردود الفعل العالمية. وتحركت تركيا ولا سيّما رئيس حكومتها أردوغان ووزير خارجيتها أحمد داود أوغلو، في التحشيد السياسي والإعلامي ضدّ الجانب الإسرائيلي. فقد أكد رئيس الوزراء التركي أردوغان أن "فلسطين هي قضيتنا، ولم تسقط في أيّ يوم من الأيام من جدول أعمالنا ولن تسقط"[15]. ووصف القدس بأنها "قرة عين المسلمين"[16]. وفي 2010/5/10 كان أردوغان يقول إنه إذا احترقت القدس سيحترق العالم[17].

وبالرغم من كل الجهود التي بذلت من أجل الوصول إلى تسوية مقبولة من الطرفين، فقد استمرت "إسرائيل" في رفض المطالب التركية المتمثلة في تقديم اعتذار عن الحادثة، ورفع الحصار عن غزة، فيما أبدت استعدادها لتقديم تعويضات لذوي الضحايا الأتراك التسعة الذين سقطوا في الهجوم الإسرائيلي.

أثار تقرير لجنة التحقيق، التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة، في حادثة أسطول الحرية الذي عُرف بـ"تقرير بالمر" Palmer Report، غضب الجانب التركي. وجاء في التقرير الذي أعدته أغلبية منحازة للجانب الإسرائيلي، أن "إسرائيل بالغت في تصدّيها لأسطول الحرية"، لكنه لم يطلب من تل أبيب الاعتذار؛ لأنه وصف الحصار البحري الإسرائيلي المفروض على غزة بأنه "قانوني في نظر القانون الدولي"، غير أنه حثّ الدولة العبرية على التعويض المالي على ذوي الضحايا. وفي 2011/9/2، أي في اليوم التالي لنشر تقرير بالمر في صحيفة النيويورك تايمز The New York Times[18]، أعلن وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو بداية مرحلة جديدة من العلاقات مع "إسرائيل" من خلال اتخاذ أنقرة سلسلة من التدابير ضدّ تل أبيب على النحو التالي[19]:

1. خفض العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" من مستوى القائم بالأعمال (بعد سحب السفير منذ حادثة أسطول الحرية) إلى درجة السكرتير الثاني.
2. وقف (تجميد) العمل بكافة الاتفاقات العسكرية بين تركيا و"إسرائيل".
3. ستتخذ تركيا خطوات حول حرية حركة الملاحة البحرية في شرق البحر المتوسط.
4. لن تعترف تركيا بالحصار الإسرائيلي المفروض على غزة.
5. ستدعم تركيا عائلات ضحايا أسطول الحرية، وستحاكم المسؤولين عن الجريمة في المحاكم التركية والأجنبية.

وقد صعّد رئيس الحكومة أردوغان الموقف التركي بالإعلان عن وقف العمل "بشكل كامل" بكل العلاقات التجارية والعسكرية مع "إسرائيل" واتهمها بالتصرف مثل "ولد مدلل". وكان داود أوغلو واضحاً عندما أعلن في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2011 أن سياسة تركيا هي عزل "إسرائيل" وتركيعها في المنطقة[20].

وقد رحبت حركة حماس بالإجراءات التركية، وعدّتها رداً طبيعياً على الجريمة الإسرائيلية ضدّ أسطول مرمرة، وعلى إصرار الاحتلال على رفض تحمل مسؤولياته عن الجريمة، ورفضه رفع الحصار عن غزة. كما أعلنت حماس إدانتها لتقرير بالمر الذي وصفته بأنه "غير منصف وغير متوازن"[21].

وأمام الإصرار التركي، وفي ضوء التغيرات التي تحدث في المنطقة، اضطرت "إسرائيل" للاعتذار لتركيا في 2013/3/22 عن الهجوم الذي شنته على سفينة مافي مرمرة Mavi Marmara التركية. وأعلن أردوغان قبوله اعتذار نظيره الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي أكد له عبر مكالمة هاتفية قبول "إسرائيل" شروط تركيا الثلاثة لتطبيع العلاقات، وهي: اعتذار واضح، ودفع تعويضات لعائلات الضحايا، وتخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة. وأضاف أن بلاده تنتظر من

"إسرائيل" إجراءات ملموسة وتتابع ما سيطبق في هذه المرحلة. أما نتنياهو فقال إن الأزمة في سورية، والمخاوف من لجوء الجماعات المسلحة التي لها روابط بتنظيم القاعدة لاستخدام الأسلحة الكيماوية، كان دافعاً رئيسياً لتقديم الاعتذار، ولتطبيع العلاقات الإسرائيلية التركية[22].

وحتى أواخر سنة 2013 كان الموقف التركي ما يزال غير راض عن تنفيذ "إسرائيل" لالتزاماتها، فقد أوضح الرئيس التركي عبد الله غول في مقابلة مع صحيفة يديعوت أحرونوت في 2013/10/6 أن الاعتذار الإسرائيلي عن أحداث مرمرة جاء متأخراً، وأنه ما زال غير ملبٍّ لـ"جميع طلباتنا". وأشار غول إلى أنه عدا موضوع التعويضات التي تطلبها تركيا، فما زال هنالك عائق آخر أمام العودة وتطبيع العلاقات وهو طلب تركيا بإزالة حصار غزة، وما زالت "المفاوضات عالقة عند هذه النقطة حتى اليوم".

العلاقات الاقتصادية بين تركيا و"إسرائيل":

من الملاحظ أن الحكومة التركية تحت قيادة حزب العدالة والتنمية قد سلكت سلوكاً براجماتياً فيما يتصل بعلاقاتها التجارية مع "إسرائيل". ولم تتأثر هذه العلاقات كثيراً بسبب توجهات تركيا إلى تحسين علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي، ودعم قضية فلسطين، وتطوير علاقتها بحركة حماس؛ ولا حتى بسبب الأزمة السياسية الكبيرة الناشئة عن حادثة الهجوم الإسرائيلي على سفينة كسر الحصار التركية مافي مرمرة في 2010/5/31.

وبشكل عام، فإن الحكومة التركية أدارت علاقاتها التجارية مع "إسرائيل"، إلى درجة كبيرة، بمعزل عن مواقفها وإجراءاتها السياسية. وقد يُعزَى جزء من حالة التناقض الظاهر بين توتر العلاقات السياسية وتحسن العلاقات التجارية بين الطرفين، إلى وجود شبكات مصالح تدير علاقاتها بمنأى عن العلاقات السياسية، وإلى عدم تمكن حكومة حزب العدالة والتنمية من فرض نفوذها وسياساتها على هذه الشبكات في بيئة علمانية واقتصادية مفتوحة، وتحاول الانضباط بمعايير الاتحاد الأوروبي في بناء العلاقات التجارية؛ أو إلى أن بعض أشكال العلاقة تأخذ بعين الاعتبار حاجة الجيش التركي للمنتجات والتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية.

وهكذا، فعلى الرغم من تصاعد التوتر السياسي، فإن حجم التجارة بين البلدين ازداد في 2011 عن 2010 بنسبة تقارب 29.3% وفق كلا الإحصاءات الرسمية التركية والإسرائيلية. غير أن الإحصاءات الرسمية التركية، تعطي بشكل عام مؤشرات أكبر من المؤشرات الإسرائيلية على التبادل التجاري، ولا تُظهر الإحصائيات تغيُّراً ذا بال في السنة التي وقع فيها الهجوم الإسرائيلي على سفينة كسر الحصار (2010) ولا السنة التي تليها؛ غير أن هناك انخفاضاً في التبادل التجاري بنسبة 9.2% قد حدث سنة 2012، لكن هذا التبادل سرعان ما استرد عافيته سنة 2013، عندما زاد حجم التبادل التجاري بنسبة 25.4% عن سنة 2012، وبنسبة 13.9% مقارنة بسنة 2011 (انظر جدول 4/1).

أما الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية، فتشير إلى حدوث انخفاض في التبادل التجاري بنسبة 13% سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، لكن هذا التبادل سرعان ما استرد عافيته سنة 2013، عندما زاد حجم التبادل التجاري بنسبة 38.6% عن سنة 2012، وبنسبة 20.6% مقارنة بسنة 2011 (انظر جدول 4/1).

وتؤكد هذه الإحصائيات على السلوك البراجماتي لدى الطرفين، بحيث تحولت تركيا سنة 2013 إلى ثامن شريك تجاري لـ"إسرائيل" على مستوى العالم، وبحجم تبادل تجاري يبلغ نحو خمسة مليارات دولار.

جدول 4/1: حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" وفق الإحصاءات التركية والإسرائيلية 2010–2013 (بالمليون دولار)[23]

السنة	الصادرات التركية إلى "إسرائيل"		الواردات التركية من "إسرائيل"		حجم التبادل التجاري	
	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي
2013	2,649.8	2,354.1	2,417.9	2,503.5	5,067.7	4,857.6
2012	2,329.5	2,082.7	1,710.4	1,421.4	4,039.9	3,504.1
2011	2,391.1	2,171.1	2,057.3	1,855.7	4,448.4	4,026.8
2010	2,080.1	1,800.1	1,359.6	1,310.7	3,439.7	3,110.8

خلاصة:

بالرغم من التعاطف الشعبي والرسمي التركي الواسع مع القضية الفلسطينية، إلا أنه من الصعب على تركيا أن تكون جزءاً من بنية السياسات الغربية في المنطقة، وأن تنهج في الوقت نفسه سياسات معادية عداء مكشوفاً لـ"إسرائيل". ولذلك، فمن غير المتوقع في الظروف الراهنة أن تذهب العلاقات التركية الإسرائيلية إلى قطيعة كاملة. ولذلك فستتابع سياستها في "الدعم المحسوب" لفلسطين ولحركة حماس، وفي المطالبة برفع الحصار عن قطاع غزة، وستتابع علاقتها الإيجابية مع السلطة في رام الله. كما ستتجنب الدعم المكشوف للمقاومة الفلسطينية، أو الدخول في تحدٍّ مكشوف للقوى الغربية وللكيان الإسرائيلي. وستحاول اللعب في "المنطقة الرمادية"، وسترفع سقفها تدريجياً بقدر ما يُقوّي وضعها الداخلي والإقليمي والدولي.

وما زال خيار تركيا السياسي الرسمي واقعاً تحت سقف "المبادرة العربية للسلام"؛ أي الدعوة إلى التفاوض والاعتراف والعلاقات الطبيعية، إذا وافقت "إسرائيل" على الانسحاب إلى حدود سنة 1967. أي أن الخلاف التركي مع "إسرائيل"، لم يبدل ثوابت تركيا الأوروبية والأطلسية من وجود "إسرائيل"، ومن ضرورة الاعتراف بها، ومن خيار التفاوض للوصول إلى السلام معها. كما أن الثورات العربية التي اندلعت في مطلع سنة 2011 في تونس ومصر، وانتقلت إلى بلدان أخرى في المنطقة العربية، وعززت من الدور التركي ومن فاعليته، لم تغير بدورها هذه الاستراتيجية التركية. ويؤكد الحجم الواسع للعلاقات التجارية التركية الإسرائيلية السلوك البراجماتي التركي، ومراعاته لمجموعة واسعة ومتداخلة من الحسابات، التي تمكن من لعبها بمهارة حتى الآن.

ثالثاً: إيران

طغت تداعيات الثورات العربية للعام الثالث على التوالي على المشهدين العربي والإقليمي. وكان عدم الاستقرار هو السمة الأبرز في هذا المشهد في معظم البلدان العربية. ما جعل اهتمام الحكومات الجديدة ينكفئ إلى قضايا الداخل مثل الانتخابات والدستور وتشكيل الحكومات... كما أن التطورات السياسية والأمنية والاستراتيجية التي حصلت على المستويات الإقليمية والدولية جعلت الاهتمامات والتوقعات وحسابات الأرباح والخسائر على هذه المستويات تتوجه إلى تلك التطورات، وتبتعد بشكل واضح عن أولوية القضية الفلسطينية وعن المخاطر المحدقة بها، مثل مشاريع التهويد والتهجير (مخطط برافر)... لتتوجه على سبيل المثال نحو ما ستؤدي إليه الضربة الأمريكية لسورية من تغيرات استراتيجية في موازين القوى على المستوى الإقليمي، أو نحو ما سينجم عن التفاهم الإيراني الغربي – الأمريكي حول البرنامج النووي، من تداعيات على بلدان المنطقة ومصالحها وتحالفاتها. كما انشدت الأنظار إلى مستقبل مصر بشكل خاص، بعد الانقلاب على الرئيس مرسي والإطاحة بتجربة الإخوان، التي نقلت مصر أيضاً إلى مرحلة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي، انعكست سلباً على قطاع غزة وعلى علاقة النظام الجديد مع حركة حماس، وحتى على مشروع المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية الذي كانت ترعاه مصر.

كما أدى تصاعد التوتر المذهبي في كثير من بلدان المنطقة إلى انعطاف لافت في مسار الصراع في هذا الاتجاه، بحيث تراجع الاهتمام بفلسطين عن كثير من أدبيات، ووسائل إعلام، وخطب، ومواقف حركات ومنظمات وشخصيات سياسية وإسلامية. لكن على الرغم من التطورات السابقة كلها، فقد جعل العدوان الإسرائيلي على غزة في أواخر سنة 2012 فلسطين أولوية "مؤقتة" في الاهتمام العربي والإسلامي.

تابعت إيران تأييدها ودعمها للقضية الفلسطينية، كما فعلت باقي الدول الإسلامية والعربية. غير أن ما يمكن اعتباره خصوصية إيرانية هو الربط الذي قامت به القيادة الإيرانية بين ما رأته "صحوة إسلامية" (الثورات العربية) وبين قضية فلسطين. وفي كل المؤتمرات الدولية التي عقدت في إيران في السنتين الماضيتين (2012–2013) حول هذه "الصحوة"، أكد علي الخامنئي Ali Khamenei مرشد الثورة على أولوية القضية الفلسطينية. وقال في استقبال مسؤولي الدولة وسفراء البلدان الإسلامية بمناسبة عيد الفطر في 2012/8/19، إن "القضية الأصلية في العالم الإسلامي هي القدس الشريف وموضوع فلسطين المظلومة، والتي برزت أكثر بفضل الصحوة الإسلامية، وعلى جميع الحكومات والشعوب الإسلامية والنخب السياسية والثقافية أن تحذر من مؤامرة خطيرة هي مؤامرة التكتم على القضية الأصلية للمسلمين"[24].

وفي الملتقى الدولي للمرأة والصحوة الإسلامية في 2012/7/11 أكد الخامنئي "إن الأجهزة الاستكبارية وسياساتها تسعى بكل وجودها إلى صرف الجمهورية الإسلامية عن دعم فلسطين. إننا نصر على الالتزام بقضية فلسطين"[25]. وأوضح في المؤتمر العالمي لعلماء الدين والصحوة الإسلامية في 2013/4/29 أن الوفاء للقضية الفلسطينية هو معيار صدق الحركات الإسلامية[26].

وفي لقائه مع رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية في 2012/2/12، رأى الخامنئي أن صمود الشعب والفصائل الفلسطينية هو من أسباب الصحوة الإسلامية في المنطقة[27].

كما أكد على هذه المواقف وعلى أولوية القضية الفلسطينية باقي المسؤولين في الجمهورية الإسلامية؛ فقال مستشار مرشد الثورة للشؤون الدولية، وزير الخارجية الأسبق، علي أكبر ولايتي Ali Akbar Velayati "إن الصحوات الشعبية التي برزت بهوية إسلامية، يمكن اعتبارها ردة فعل على عدم إعطاء الحكام الأولوية للقضية الفلسطينية وقضايا الشعوب"[28]. ورأى سعيد جليلي Saeed Jalili، أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، خلال استقباله القيادي الفلسطيني محمود الزهار "إن القضية الفلسطينية ومواجهة الكيان الصهيوني هما العمود الراسخ والفصل المشترك للصحوة الإسلامية"[29].

قمة حركة عدم الانحياز:

حرصت إيران على إبراز اهتمامها بأولوية القضية الفلسطينية في هذه القمة. لذا أكد وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي Ali Akbar Salehi: "إن القضية الفلسطينية تمثل المحور الأساس في الوثيقة الختامية لقمة طهران لحركة عدم الانحياز. وإن القيادة الإيرانية ركزت على أولوية القضية الفلسطينية باعتبارها القضية الأولى للعرب والمسلمين والأحرار"[30].

وإذا كانت قمة طهران الـ 16 لحركة عدم الانحياز كررت في الواقع ما سبق وتبنته ودعت إليه القمم السابقة تجاه ثوابت قضية فلسطين، إلا أنها أصدرت هذه المرة ثلاثة بيانات خاصة بالقضية الفلسطينية:

أكد البيان الأول على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، واستقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، وحقّ اللاجئين الفلسطينيين بالعودة وفق القرار الأممي 194. وكرر البيان الثاني دعم الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وكذلك دعم جهود المصالحة الفلسطينية وفق اتفاقي القاهرة والدوحة. وكلفت اللجنة على مستوى المندوبين الدائمين في الأمم المتحدة بمساعدة الشعب الفلسطيني لإنجاز أهدافه، بما في ذلك الحصول على دولة غير عضو في الأمم المتحدة.

أما البيان الثالث، فهو يصدر لأول مرة عن قمة عدم الانحياز، ويتعلق بالتضامن مع الأسرى ويطالب بإطلاق سراحهم من سجون الاحتلال فوراً، واتخاذ الخطوات اللازمة لذلك بالمحافل الدولية[31].

الاعتراف بفلسطين في الأمم المتحدة:

الحدث الثاني هو الاعتراف بفلسطين مراقباً غير عضو في الأمم المتحدة. وقد أيدت إيران هذا الاعتراف الدولي. وقال الناطق باسم الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست Ramin Mehmanparsat: "إن اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين كعضو غير مراقب فرصة لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني"[32].

يمكن تسجيل ملاحظتين تجاه الموقف الإيراني من هذه القضية: الأولى هي اعتبار هذا الاعتراف "خطوة أولى في مسار تنفيذ السيادة الشاملة للفلسطينيين على أراضيهم المغتصبة، وعودتهم جميعهم إلى موطنهم الرئيس ومواصلة نهج المقاومة"[33]، كما قال الناطق باسم الخارجية الإيرانية. أي أن إيران ربطت الاعتراف الدولي بمواصلة نهج المقاومة، وليس بنهاية هذا النهج كما روج لذلك الكثيرون، ممن رأوا في الاعتراف بداية مسار الدبلوماسية ونهاية مسار المقاومة.

الملاحظة الثانية هي في تغيير الموقف الإيراني من هذه القضية. فقد كانت إيران متحفظة تجاه أيّ اعتراف بفلسطين كدولة إلى جانب الدولة الإسرائيلية، عندما قال مرشد الثورة صراحة، في المؤتمر الدولي الخامس لدعم الانتفاضة الذي عقد في طهران في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2011، إن أيّ خطوة تؤدي إلى تقسيم فلسطين غير مقبولة. وإن حقّ الفلسطينيين المشروع في عضوية الأمم المتحدة يخفي بين طياته مخطط دولتين، وهو ليس سوى إذعان للمطالب الصهيونية، أو اعتراف بالنظام الصهيوني على الأرض الفلسطينية[34].

في سنة 2013 لم تتبدل أولويات البلدان العربية والإسلامية لجهة الانشغال بهمومها الداخلية. لكن هذه السنة شهدت بدورها متغيرات على مستوى القضية الفلسطينية، كان أبرزها تداعيات الحرب على غزة، وعلى العلاقة بين إيران وحركة حماس، واستئناف التفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي، وما وصل إليه مشروع المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية، بالإضافة إلى تكرار مواقف المسؤولين الإيرانيين من قضية فلسطين... . وفي هذه السنة حصل حدثان بارزان: انتخاب حسن روحاني Hassan Rouhani رئيساً لإيران، والتفاهم الغربي مع إيران حول برنامجها النووي. وقد أثار الحدثان الأسئلة حول استمرار سياسات إيران السابقة تجاه القضية الفلسطينية، فتوقع البعض أن يؤدي انتقال دفة الرئاسة من المحافظين إلى الإصلاحيين، إلى تغيير هذه السياسات، باعتبار أن الإصلاحيين، أكثر استعداداً لقبول الحلول السياسية لهذه القضية. لكن ردود الرئيس روحاني على بعض التهديدات الإسرائيلية، بعد انتخابه، بينت أن المواقف الإيرانية ما تزال على حالها من عدم شرعية "إسرائيل" ومن الاستعداد لمواجهتها إذا ما فكرت هذه الأخيرة بشن أيّ حرب على إيران. وإذا كان الرئيس روحاني لم يستخدم أسلوب الرئيس السابق أحمدي نجاد، ولم يكرر مواقفه نفسها من قضايا عدة، مثل "الهولوكوست" التي عدَّها روحاني "جريمة جديرة بالإدانة"، حسب مقابلة مع قناة سي أن أن [35]، لكنه في الوقت نفسه رأى "أنه يجب عدم إعطاء شرعية لتهجير شعب بسبب ما فعله النازيون"[36]. غير أن مصادر إيرانية رسمية نفت ذكر مصطلح "الهولوكوست" على لسان روحاني، وأشارت إلى أن روحاني دان بصورة عامة كافة الجرائم التي ترتكب ضدّ البشرية[37].

تداعيات العدوان على غزة والعلاقة مع حماس:

لم تقتصر نتائج العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية سنة 2012 على تحقيق المقاومة الفلسطينية انتصاراً معنوياً كبيراً وفي منع العدو من إنجاز أهدافه العسكرية والأمنية من هذا العدوان. بل أثارت تداعيات هذا العدوان الأسئلة حول علاقات حركة المقاومة الإسلامية حماس مع إيران ومع النظام المصري الجديد. ففي الوقت الذي تمّ فيه وقف إطلاق النار برعاية مصرية مباشرة، في عهد الرئيس محمد مرسي، كشفت إيران عن دعمها العسكري لحركة حماس، وعن دور إيران والسلاح الإيراني "في تحقيق الانتصار في غزة"، فقال رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني Ali Larijani، على سبيل المثال، في كلمته أمام طلاب جامعة قائد أعظم Quaid–i–Azam University في العاصمة الباكستانية إسلام آباد: "... نحن لا نخفي دعمنا لفلسطين... إن الكيان الإسرائيلي ورم سرطاني، ونحن نقدم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني حتى مساعدات تسليحية، وفي حرب الثمانية أيام استطاع أهالي غزة بواسطة هذه المساعدات من الدفاع وإلجام الكيان الإسرائيلي"[38].

لقد حاولت كل من إيران وحماس تجنب الحديث عن الاختلاف بينهما بسبب تباين المواقف والسياسات حول ما يحصل في سورية. وعلى الرغم من هذا الاختلاف، الذي لم يعد من الممكن التكتم عليه، كانت التصريحات والمواقف الإيرانية خصوصاً، تؤكد على عدم القطيعة، وعلى استمرار التواصل بين الطرفين. وفي الواقع فإن الإقرار بهذا التباين، لم يخرج إلى العلن رسمياً إلا عندما بدأ الطرفان يستعيدان التواصل بينهما. هكذا كشف المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس عراقجي Abbas Araqchi إن "بلاده وحركة حماس بصدد حلّ بعض المسائل التي من شأنها أن تتسبب بسوء الفهم بينهما، وإن اتصالات مكثفة ومتواصلة تجرى بهذا الشأن... وإن طهران لديها علاقات جيدة مع حركة حماس بالرغم من وجود بعض التباينات... إلا أن العلاقات ما زالت مستمرة"[39].

وفي تأكيد على ما أصاب علاقة حماس مع إيران من فتور وتراجع، أكد عضو المكتب السياسي وأحد قادة حركة حماس محمود الزهار أن "العلاقات بين الحركة وإيران استؤنفت مجدداً، بعد فتور بسبب الموقف من الأحداث في سورية". وقال الزهار إن حماس خرجت من سورية "كي لا تكون مع هذا الطرف أو ذاك، وقد أكدنا أننا لا نتدخل في الشأن السوري أو شأن أيّ دول عربية أخرى". وشدد الزهار على أن "علاقتنا لم تنقطع مع إيران، ولا نريد أن نقطعها مع أيّ من الدول العربية حتى تلك التي تحاربنا"[40].

واستكمالاً لهذا الحرص المتبادل على استعادة العلاقات بين إيران وحماس زار عضو المكتب السياسي لحماس محمد نصر إيران، وقال المستشار السياسي لرئيس الوزراء إسماعيل هنية، يوسف رزقة تعليقاً على هذه الزيارة: "إن القضية التي تجمع حماس مع إيران هي قضية القدس والتحرير، وهي عناصر جمع أكبر من نقاط الخلاف". وأضاف أن "القواسم المشتركة مع إيران كثيرة، فهي تواجه التهديدات الأميركية والإسرائيلية التي تشكل خطراً عليها وكذلك الأمر بالنسبة لحماس". ولفت رزقة النظر إلى أن حماس لم تتدخل في الشأن الإيراني الداخلي "وحتى في الملف السوري فإن حماس لا تتدخل، ولكنها عبرت عن موقف مساند لحق الشعب السوري في الحرية"[41].

كذلك شدد رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة في قطاع غزة إسماعيل هنية على إننا: "ندعم مصر بأجسادنا ولا غنى لنا عن سورية وإيران وكل من يدعم فلسطين"[42]. ويلخص عضو المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق قضية الموقف من سورية والخلاف الذي أثير حوله مع إيران، بقوله في مقالة له في القدس العربي بعنوان: "مأزق حماس وثوابتها الوطنية":

> لقد دفعنا غالياً ثمن عدم تدخلنا في الشأن الداخلي السوري، وكان الثمن هو خروجنا من سورية، التي كانت الساحة الأهم بالنسبة لنا (....). العلاقة مع إيران تأثرت فيما جرى في سورية، وحاولنا عزل مواقفنا المختلفة حولها، وإبقاء العلاقة مع إيران بمستواها المعروف، ولكن العلاقة تأثرت، ونحاول ترميم ما عطب منها، خدمة لشعبنا ولقضيتنا[43].

انقضت سنة 2013 من دون أن تعود العلاقات بين إيران وحماس إلى حرارتها السابقة. وما زال الشرخ قائماً بين الطرفين تجاه الموقف من الثورات العربية، وتحديداً سورية، كما انعكس ضعفاً في التواصل السياسي، وتراجعاً كبيراً في الدعم المالي واللوجستي الإيراني لحماس. غير أن كلا الطرفين تجنبا القطيعة؛ واستمرت المحاولات لاستعادة العلاقات وإن ببطء وتدرج؛ وخصوصاً أن الطرفان يدركان أن مشروع المقاومة يجمعهما، وأن الحصار القاسي ومحاولات إسقاط حماس في القطاع، ستلحق ضرراً بالغاً بكل مشروع المقاومة إذا ما نجحت. ومن المتوقع أن يحصل ذلك في المستقبل القريب خصوصاً إذا تقدمت فرص التسوية السياسية في سورية، أو إذا قامت "إسرائيل" بشن أيّ عدوان جديد على الشعب الفلسطيني في غزة.

المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية:

بعد توقف ثلاثة أعوام، وبعد نحو عشرين زيارة لوزير الخارجية الأمريكي جون كيري، استؤنفت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في نهاية تموز/ يوليو 2013. وكان من اللافت أن تستأنف هذه المفاوضات بعد نحو ثلاثة أعوام على "الربيع العربي" الذي ترك الدول العربية في حال من عدم الاستقرار، ومن تراجع التأثير، خصوصاً مصر ذات الثقل العربي وصاحبة النفوذ التاريخي في القضية الفلسطينية.

بادرت الأمم المتحدة ومعظم دول العالم إلى الترحيب بهذه المفاوضات، لكن إيران من جهتها، كانت الوحيدة التي لم تفعل ذلك ولم ترحب، بل رفضت ونددت، ودعت إلى "التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني"، وأعربت عن معارضتها لاستئناف المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية بوساطة أمريكية، وتوقعت ألا توافق "إسرائيل" مطلقاً على الانسحاب من الضفة الغربية التي تحتلها. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس عراقجي إن "طهران والمنظمات الفلسطينية تعرب عن معارضتها للخطة المقترحة، ومن المؤكد أن النظام الصهيوني المحتل لن يوافق مطلقاً على الانسحاب من الأراضي المحتلة". وأضاف عراقجي أن "التجارب السابقة تظهر أن النظام الصهيوني المحتل ليس مستعداً لدفع ثمن السلام لأنه نظام يقوم على إثارة الحروب والاحتلال". واستبعدت إيران حلّ الدولتين؛ حيث أكد عراقجي أن حلّ القضية النهائي هو إنهاء الاحتلال، وعودة كافة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضي أجدادهم، وإقامة دولة فلسطين الموحدة وعاصمتها القدس[44].

ودعا رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني "الفصائل الفلسطينية المجاهدة" إلى الوقوف أمام "الإجراءات المشبوهة التي تقوم بها أميركا ودول غربية بطرحها مشروع التسوية الجديد"، وقال في كلمة له أمام مجلس الشورى "إن السماسرة الدوليين قاموا خلال الأيام الأخيرة بالاتصال مراراً

بعناصر فلسطينية ومع الكيان الصهيوني وبعض الدول العربية، لاستئناف مفاوضات التسوية من جديد"؛ منتقداً عدم إدراج وقف الاستيطان على جدول أعمال هذه المفاوضات[45].

رأى البعض أن انتقال الرئاسة في إيران من المحافظين إلى الإصلاحيين سينعكس تغييراً على المواقف من القضية الفلسطينية، خصوصاً وأن الرئيس روحاني دافع عن خيار الدبلوماسية والحوار، لحل المشكلات العالقة مع الغرب ومع العالم. لكن تصريحات الرئيس الجديد حتى قبل استلام مهامه لم تسمح بمثل هذا الربط بين تَغيُّر الرئيس وبين تغيير المواقف من "ثوابت" القضية الفلسطينية في إيران. فقد شكك الرئيس الإيراني المنتخب حسن روحاني في جدوى جهود إحياء مفاوضات السلام بين الدولة العبرية والفلسطينيين، وذلك قبل يوم واحد من توليه مهامه الرئاسية في إيران. وفي إشارة إلى مفاوضات السلام التي تجري في واشنطن بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، قال روحاني: "إن إسرائيل تواصل طبيعتها العدوانية، وأن المحادثات تعطي إسرائيل فرصة الترويج لمظهر سلمي لها"[46].

وقد كان موقف الخامنئي، مرشد الثورة، واضحاً وقاطعاً لجهة رفض هذه المفاوضات التي "تدعم الصهاينة"، كما قال في خطبة عيد الفطر المبارك إن مفاوضات التسوية بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني لن تفضي إلى نتيجة غير ما أدت إليه المفاوضات السابقة. ووصف الخامنئي المفاوضات، التي تجري بوساطة أمريكية، بأنها تدعم الصهاينة وستؤدي إلى ازدياد الظلم ضدّ الشعب الفلسطيني. وأضاف بأن فلسطين ما زالت تعاني من الظلم والإجحاف بشكل يومي ومستمر، وأن القوى المهيمنة التي تدعي أنها تدعم الديموقراطية وحقوق الإنسان هي في الحقيقة تقدم الدعم للجناة[47].

إن المواقف الإيرانية من التنديد إلى رفض المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية سوف تكون مقنعة ومبررة، خصوصاً عندما نقرأ أو نسمع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يقول في 2013/2/5 إن "إسرائيل تشعر بمخاوف من اتفاق جنيف [النووي] مع إيران"[48]. في حين يرى أن استئناف المفاوضات وعملية السلام مع الفلسطينيين تُعدّ أمراً مهماً بالنسبة لـ"إسرائيل"، مشيراً إلى "الواقع المعقد في منطقتنا، وعلى رأسه التحديات الأمنية التي نواجهها من سورية وإيران ومصر"[49]، ملمحاً لاعتبارات غير معلنة بإشارته إلى "الواقع المعقد في منطقتنا وعلى رأسه التحديات الأمنية التي نواجهها من سورية وإيران ومصر".

الحوار الفلسطيني – الفلسطيني (المصالحة):

في مطلع سنة 2013 أعلنت الرئاسة المصرية (في عهد مرسي) أنه تمّ الاتفاق مع وفدي فتح وحماس على البدء الفوري في تنفيذ الاتفاقيات الموقعة سابقاً فيما يتعلق بملف المصالحة الفلسطينية. لكن تنفيذ هذه الاتفاقيات لم يبدأ في الواقع؛ أولاً، بسبب ما جرى في مصر بعد

الانقلاب على تجربة الإخوان والإطاحة بهم. وثانياً، لأن الطرفين فتح وحماس لم يتقدما بشكل عملي نحو هذه المصالحة. وثالثاً، لأن السلطة الفلسطينية ذهبت إلى التفاوض مع الإسرائيليين من دون التنسيق أو التفاهم مع حماس. ولم يقتصر الأمر على توقف مشروع الرعاية المصرية للاتفاق الفلسطيني – الفلسطيني، بل أصبحت العلاقات المصرية مع حركة حماس في أسوأ حالاتها ومراحلها.

لم تعترض أيّ من الدول الإسلامية على مشاريع أو مبادرات الحوار والمصالحة الفلسطينية، بل كانت كل الدول تدعم وتشجع. لكن هذه المصالحة تأثرت بدورها سلباً بما حصل ليس فقط في مصر وإنما في باقي الدول العربية، التي طغت همومها وأولوياتها الداخلية على أيّ شأن خارجي بما في ذلك الشأن الفلسطيني.

إيران بدورها رحبت بضرورة المصالحة الفلسطينية، وأعلنت عن استعدادها لاحتضان حوار بين الفصائل الفلسطينية، كما قال الرئيس أحمدي نجاد عندما استقبل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، على هامش القمة الـ16 لحركة عدم الانحياز في طهران في آب/ أغسطس 2012، معلناً "استعداد إيران لتقديم أيّ دعم في إطار تحقيق التفاهم والمصالحة الوطنية بين الإخوة الفلسطينيين". وقال نجاد "إن القضية الفلسطينية تعد اليوم أهم قضايا المنطقة، وإن هذه الأهمية اكتسبت حتى طابعاً دولياً، وأصبح العالم برمته يرتبط بشكل ما مع هذه القضية". وأكد نجاد "إننا حريصون على جميع الفلسطينيين، ولا نقبل بأي خلاف بين الفصائل الفلسطينية المختلفة"، مضيفاً أن إيران ملتزمة بهذا المبدأ من أن جميع الفصائل الفلسطينية يجب أن تتحد مع بعضها البعض، لأن ذلك "سيزيد ويعزز من فرصها لتحرير أرضها". وقال متوجهاً إلى الرئيس عباس: "متى ما كانت لديكم ولدى باقي الإخوة الفلسطينيين في الفصائل المختلفة الجهوزية، فإننا سنستقبلكم بحفاوة في إيران لتجلسوا إلى طاوله الحوار لتحقيق التفاهم والوحدة بين جميع الفلسطينيين"[50].

ودعا وزير الخارجية علي أكبر صالحي، لدى استقباله وزير خارجية الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة محمد عوض، كل الفصائل الفلسطينية "لتوخي الحيطة والحذر تجاه المؤامرات الصهيونية، وضرورة الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني"[51].

إيران وفلسطين بعد الاتفاق النووي مع الغرب:

بعد نحو عشرة أعوام من العقوبات الغربية والدولية على خلفية استمرار برنامجها النووي، تمكنت إيران في مطلع عهد الرئيس روحاني من توقيع اتفاق مبدئي في 2013/11/24 حول هذا البرنامج مع ما عرف بـ"مجموعة (5+1)" ومع الولايات المتحدة مباشرة، يقضي برفع تدريجي للعقوبات، والاعتراف بحق إيران في التخصيب بنسبة 5% فقط، في مقابل توقف إيران عن أيّ أنشطة يمكن أن تؤدي إلى امتلاك القنبلة النووية.

لم يقتصر أمر النقاش حول هذا الاتفاق على ما حققه كل طرف من مكاسب أو ما قدمه من تنازلات. بل ذهب البعض إلى اعتبار هذا الاتفاق بمثابة تفاهم سياسي شامل بين الطرفين الأمريكي والإيراني على كل قضايا الخلاف من سورية والعراق والبحرين، إلى لبنان وفلسطين؛ ما يعني بحسب تلك التحليلات أن إيران ستغير من سياساتها السابقة تجاه تلك القضايا، لتصبح أكثر تفاهماً مع السياسات الأمريكية. وهذا يعني في الحالة الفلسطينية أن إيران لن تتمسك في المستقبل المنظور بالمقاومة أو تدعو إليها. ويعني في الحالة اللبنانية أنها ستدعو حزب الله إلى الانخراط في السياسة المحلية، وإلى التخلي عن دوره في مقاومة "إسرائيل". والاستنتاج الذي تصل إليه هذه التحليلات هو أن الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب لن يكون في مصلحة القضية الفلسطينية (إذا كان جوهر القضية هو المقاومة). في حين ذهبت وجهة نظر أخرى أكثر قرباً من منطق السلطة الفلسطينية (التفاوض مع "إسرائيل") إلى اعتبار ما جرى بين إيران والغرب هو نموذج يمكن أن يحتذى به في التعامل مع المفاوضات الفلسطينية... أما "إسرائيل" فتراوح موقفها من الاتفاق النووي بين اعتباره "خطأً تاريخياً" من جهة، وبين انتقاده "إيلاء الأولوية لإيران على حساب التوصل إلى تسوية مع السلطة الفلسطينية". في حين حاولت إدارة أوباما إقناع "إسرائيل" بأن الاتفاق النووي هو مصلحة إسرائيلية.

على الصعيد الإسرائيلي كان من الملاحظ شدة الانتقاد لهذا الاتفاق من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي قال إن "إسرائيل" تشعر بـ"مخاوف من اتفاق جنيف مع إيران"[52]، إلى الرئيس السابق للشاباك يوفال ديسكين Yuval Diskin الذي انتقد بشدة "إيلاء الأولوية لإيران على حساب التوصل لتسوية مع السلطة الفلسطينية"[53]. في الوقت الذي أراد فيه نتنياهو أن تتوقف إيران كلياً عن التخصيب لأن الاتفاق معها هو "خطأ تاريخي"[54]. وقد ردّ الرئيس الأمريكي بأننا لا يمكن أن نغلق الباب أمام الدبلوماسية[55]. في حين أكد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري العائد من "إسرائيل"، إن اتفاق جنيف النووي هو اتفاق جيد، وقال "أستطيع أن أؤكد لكم دون مواربة أن الجواب هو بالإيجاب، وأن الأمن القومي للولايات المتحدة أصبح أقوى بعد الاتفاق مما كان عليه قبل ذلك"[56].

وفي محاولة لطمأنة "إسرائيل"، تعهد أوباما بتصعيد العقوبات على طهران والاستعداد لشن هجوم عسكري على مواقع عسكرية إيرانية إذا فشلت طهران في الالتزام بتعهداتها بنصوص الاتفاقية الانتقالية[57].

وقد كتب الصحفي والمحلل السياسي الأمريكي جيفري جولدبرج Jeffrey Goldberg "إن نتنياهو يخشى من أن تؤدي إزالة حتى لو لبنة واحدة من جدار العقوبات، إلى انهيار الصرح بشكل كامل، وهو محق في هذا..." وإن الكابوس بالنسبة لـ"إسرائيل" والعرب يتجلى بأن الإيرانيين قد

يحصلون على مبتغاهم دون أن يقدموا شيئاً، ودون أن يوافقوا على إخراج منشآتهم النووية من دائرة العمل مرة وإلى الأبد. كما يعود الأمر، بحسب جولدبرج أيضاً، إلى عدم استعداد نتنياهو وقف نمو المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية، حتى يمنح الفلسطينيين لَفْتَة كبيرة، ويدفع عملية السلام إلى الأمام. وتسبب هذا الأمر، حتى لمن يؤيدون موقفه في الموضوع الإيراني في واشنطن وعواصم أوروبا، بوضعه في خانة "عدم الجدية"... لذا فقد حاول نتنياهو نزع الربط بين تحول إيران إلى دولة نووية، وفرص التوصل إلى تسوية إسرائيلية فلسطينية[58].

على المستوى الإيراني، قال الرئيس حسن روحاني، في كلمة بمناسبة يوم الطالب بجامعة بهشتي Beheshti University، إن الاتفاق الذي توصلت إليه بلاده أخيراً يمثل صفعة لـ"إسرائيل"، وجدد تأكيده على حقّ بلاده في تطوير برنامجها النووي[59] للأغراض السلمية. كما استمرت تصريحات الزعيم الإيراني الخامنئي من تأييد قضية فلسطين ومن عدم شرعية كيان "إسرائيل"، فقال في أثناء تنصيب الرئيس روحاني إن الشعب الإيراني أعلن التأييد الدائم لقضية فلسطين[60]. ورأى الخامنئي أن الولايات المتحدة منحازة تماماً للجانب الإسرائيلي في المفاوضات مع الفلسطينيين، وقال بأن هذه المحادثات ستتسبب بالضرر للجانب الفلسطيني[61]. ثم عاد ليصف "إسرائيل" بأنها "كيان غير شرعي وابن حرام"[62].

وبغض النظر عن مواقف إيران وتصريحات المسؤولين فيها والتزامهم قضية فلسطين، فإن سيناريو التفاهم الشامل المفترض بين إيران والولايات المتحدة بعد الاتفاق النووي ليس واقعياً. وقد لاحظنا كيف استمرت التهديدات الأمريكية لإيران بعد هذا الاتفاق؛ وكيف منعت واشنطن إيران من حضور مؤتمر جنيف 2 حول سورية. كما أن ملفات الخلاف المعقدة بين الطرفين تحتاج إلى الكثير من الوقت لمعالجتها، وهي ترتبط أيضاً بأطراف أخرى قد لا تساعد في حلها. كما أن قضية فلسطين والمقاومة وحزب الله ليست على جدول أعمال التفاوض بالنسبة إلى القيادة الإيرانية العليا، حتى لو كان الرئيس روحاني يفضل الدبلوماسية والحوار لحل المشكلات مع الغرب.

خلاصة:

واجهت قضية فلسطين بين سنتي 2012–2013 تحديات ومخاطر منها ما هو مشترك مع السنوات السابقة، مثل المستعمرات، والمفاوضات، والمصالحة والوحدة الفلسطينية، ومنها ما هو مستجد لجهة التحولات التي حصلت في البيئات العربية والإسرائيلية من حولها، وعلاقة هذه التحولات بمستقبل المقاومة التي حققت إنجازات مهمة، لا يمكن التقليل من شأنها أو من أهميتها.

ومن أبرز هذه التحولات والتحديات التي تحتاج إلى الكثير من الاهتمام لوضع الاستراتيجية المناسبة في التعامل معها:

- بيئة عدم الاستقرار التي تسود بلدان الثورات، خصوصاً بعد التطورات الأخيرة في مصر، التي جعلت حركة حماس خصماً لنظام ما بعد الإخوان، وأعادت التعامل مع قطاع غزة ومع معبر رفح إلى سيرته الأولى قبل ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011.
- بيئة التحريض المذهبي والطائفي التي تزايدت بشكل جدي وخطير بعد الثورات العربية، بحيث أصبحنا أمام تدهور خطير في الرؤية الاستراتيجية لأولوية قضية فلسطين للعرب والمسلمين. وسيجعل هذا التدهور من فلسطين قضية ثانوية، يمكن تأجيلها كما يعتقد البعض إلى ما بعد بتّ الخلافات أو تحقيق الانتصارات الطائفية أو المذهبية.
- إن الطرف الإسرائيلي يدرك جيداً ما يجري في الدول العربية من انقسامات ومن صراعات، ولذا فهو لن يقدم أيّ تنازلات لا فيما يتعلق بالمفاوضات مع الطرف الفلسطيني، ولا فيما يتعلق بوقف الاستيطان. فليس هناك أيّ قوة يمكن أن تشكل عامل ضغط عليه لتغيير استراتيجيته.
- إذا كانت الدول العربية مشغولة بأولوياتها الداخلية، وليس هناك أيّ اهتمام من جانبها بما يجري في فلسطين، وإذا كانت غزة تتعرض إلى المزيد من الحصار ومن إغلاق الأنفاق من الجانب المصري، ما أدى إلى استنزاف الإمكانات المادية للقطاع ولحكومته، وتسبّب في تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية أكثر فأكثر؛ فإن المصلحة الاستراتيجية لحركات المقاومة ليست فقط في طيّ مرحلة الخلاف مع إيران، التي ما تزال تؤكد على مركزية القضية الفلسطينية، بل ومع تطوير هذه العلاقة، لأن الخطط الاستراتيجية الأمريكية ما تزال على حالها في إنهاء قضية فلسطين. كما أن النوايا العدوانية الإسرائيلية تجاه قطاع غزة في المرحلة المقبلة، ليست نوايا خفية، بل هي تهديدات علنية ويمكن أن تتحول إلى حرب جديدة في أيّ وقت. وكذلك فإن المصلحة الاستراتيجية الإيرانية هي في شرح ملابسات مواقفها تجاه الثورات والتغيرات في المنطقة، وخصوصاً في سورية، والاستماع إلى نبض الشارع العربي المسلم الذي يطالبها بالوقوف دائماً إلى جانب الشعوب وحريتها وتحقيق إرادتها ومواجهة الأنظمة الفاسدة والمستبدة، وإتاحة الفرصة لجميع القوى المخلصة لقطع الطريق على التدخل الأجنبي الخارجي في المنطقة.

رابعاً: ماليزيا

حافظت ماليزيا خلال سنتي 2012–2013 على دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني وفق الشرعية الدولية، فاستمرت في رفض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، ودعمت جهود المصالحة الداخلية الفلسطينية، كما دعمت جهود السلطة الفلسطينية في الأمم المتحدة لرفع مكانة دولة فلسطين إلى عضو مراقب في الأمم المتحدة. حيث

أكد ممثل ماليزيا في الأمم المتحدة حنيف حسين Haniff Hussein على دعم بلاده لانضمام دولة فلسطين كعضو في الأمم المتحدة، وقال بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع القضية الفلسطينية، أود أن أنتهز هذه الفرصة لتقديم أقصى درجات الاحترام والتحية إلى الشعب الفلسطيني؛ لشجاعتهم وقوتهم في مواصلة الصمود، بالرغم من الصعوبات الهائلة التي يواجهونها[63].

كما سجلت سنتي 2012–2013 تقدماً ملحوظاً في مستوى الدعم الرسمي والشعبي الماليزي للشعب الفلسطيني عموماً، ولقطاع غزة خصوصاً، حيث قام رئيس الوزراء الماليزي في كانون الثاني/ يناير2013 بزيارة رسمية إلى قطاع غزة برفقة زوجته ووفد رسمي حكومي. عكست هذه الزيارة مكانة القضية الفلسطينية في الوجدان الماليزي، كما أظهرت رفض ماليزيا للحصار المفروض على قطاع غزة، بالإضافة إلى التعبير الحقيقي عن الدعم الماليزي لصمود الشعب الفلسطيني، سواء من خلال الزيارة نفسها أم من خلال الاتفاقات التي وقعت لإقامة مجموعة من المشاريع داخل قطاع غزة. وقد عبَّر رئيس الوزراء الماليزي عن السبب الأساسي لزيارته بقوله: "قد نكون بعيدين عنكم آلاف الأميال، لكننا أمة واحدة، ونحن نؤمن بنضال الشعب الذي تعرض للتشتيت وللظلم"[64].

وعلى صعيد النشاطات الشعبية في ماليزيا، نظمت لجنة المسيرة العلمية للقدس والمكونة من مجموعة منظمات غير حكومية في آذار/ مارس 2012، مهرجاناً ضمّ أكثر من عشرة آلاف مشارك، تخللها كلمة لرئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية عبر الفيديو كونفرنس.

وفي نيسان/ أبريل 2012، أقامت مجموعة من المنظمات الماليزية حملة تضامن مع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وقد شارك فيها نحو عشرون منظمة ماليزية بدعوة من منظمة الثقافة الفلسطينية في ماليزيا Palestinian Cultural Organization–Malaysia. ودعا المشاركون الشعب الماليزي إلى مواصلة جهوده الداعمة للشعب الفلسطيني على المستوى الإنساني والإغاثي والسياسي، وطالبوا وسائل الإعلام بتخصيص جزء من بثها لتسليط الضوء على هذه القضية الإنسانية.

وفي إطار الدعم الماليزي للقدس أقامت مؤسسة رستو (دار طباعة المصاحف الماليزية) حفلاً برعاية وزير الداخلية الماليزية أحمد زاهد حميدي Ahmad Zahid Hamidi، وبالتعاون مع منظمة الثقافة الفلسطينية في ماليزيا، لإطلاق النسخة الأولى من مصحف فلسطين، الذي حفل بالزخارف الإسلامية على الطراز الفلسطيني، وخصص ريع مبيعاته للقدس.

وفي تفاعلات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، عملية حجارة السجيل، دعا رئيس الوزراء الماليزي محمد نجيب تون عبد الرزاق Mohd Najib Tun Abdul Razak، الرئيس الأمريكي أوباما للضغط على "إسرائيل" لوقف الحرب على غزة، وذلك

في أثناء مشاركة كليهما في مؤتمر الآسيان (Association of Southeast Asian Nations (ASEAN في كمبوديا، كان ذلك في كلمة نجيب في المؤتمر وفي لقائه الثنائي بأوباما. كما حظيت هذه الحرب بتغطية إعلامية يومية في جميع وسائل الإعلام الماليزية، بالإضافة إلى التفاعل الشعبي وخروج العديد من المظاهرات للتنديد بالعدوان الإسرائيلي على غزة.

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2012 زار مخريز محمد Mukhriz Mohamad، نائب وزير التجارة الدولية والصناعة الماليزي، قطاع غزة برفقة السفير الماليزي في مصر، وقدم الوفد الزائر مساعدات طبية سلمت لوزارة الصحة في قطاع غزة.

كما شهدت سنة 2013 مجموعة من الفعاليات التضامنية مع الشعب الفلسطيني، فقد أقامت منظمة بردانا للسلام العالمي Perdana Global Peace Foundation في 2013/8/15، مؤتمراً للمنظمات الماليزية العاملة لفلسطين، وذلك تحت رعاية رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد Mahathir Mohamad، للبحث في سبل التعاون لدعم القضية الفلسطينية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، عقدت هيئة كوالالمبور الدولية Kuala Lumpur Foundation to Criminalise War (KLFCW) لتجريم الحروب محاكمة لقيادة الجيش الإسرائيلي، بمشاركة عدة قضاة دوليين، وانتهت المحكمة بإدانة الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي بارتكاب جرائم حرب، في أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982.

وبالرغم من الانتقادات التي وجهتها الرئاسة الفلسطينية في رام الله على زيارة رئيس الوزراء الماليزي إلى قطاع غزة مطلع سنة 2013، إلا أن ذلك لم يؤثر على التوجهات الماليزية في دعم قطاع غزة، كما لم يؤثر على العلاقة بين ماليزيا وبين حركة حماس، إذ قام وفد من حركة حماس برئاسة مسؤول المكتب السياسي للحركة خالد مشعل، بزيارة إلى ماليزيا في كانون الأول/ ديسمبر 2013، وذلك للمشاركة في اجتماع الجمعية العمومية لحزب أمنو United Malays National Organisation (UMNO) الحاكم، بدعوة رسمية من قيادة الحزب. وقد استُقبل مشعل والوفد المرافق له بحفاوة من قبل أعضاء الحزب والشخصيات الرسمية والشعبية الماليزية. كما شارك مشعل بكلمة في المنتدى الدولي الذي أقيم قُبيل افتتاح مؤتمر الحزب، بالإضافة إلى إلقائه كلمة في الجامعة الإسلامية العالمية International Islamic University Malaysia في ماليزيا[65].

خامساً: باكستان

استمرت السياسية الباكستانية في دعمها للقضية الفلسطينية وحقوقه الثابتة، وقد برز هذا الدعم من خلال التأييد الباكستاني الرسمي لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وقد عبَّر عن ذلك الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري Asif Ali Zardari في أثناء حفل عشاء على شرف الرئيس محمود عباس في أثناء زيارته

لباكستان في آذار/ مارس 2013، إذ قال زرداري "إن باكستان قامت بدور محوري في الأمم المتحدة بالتصويت لعضوية فلسطين التي قُبلت كدولة غير عضو بصفة المراقب"، وتمنى زرداري أن يقود هذا الأمر إلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وحصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. كما دان زرداري بشدة بناء المستعمرات غير الشرعية في الضفة الغربية، ودعا المجتمع الدولي إلى التدخل لمنع "إسرائيل" من بناء تلك المستعمرات، وأضاف بأن إنكار حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني سيشكل خطراً على استقرار منطقة الشرق الأوسط[66].

من جهة أخرى قدمت الخارجية الباكستانية منحة للسلطة الفلسطينية بقيمة مليون دولار كإسهام لبناء سفارة فلسطين في إسلام آباد. وقال المتحدث الرسمي باسم الخارجية الباكستانية عزيز شودري Aizaz Chaudhry إن "هذه المنحة تعد انعكاساً آخر للعلاقات الأخوية بين البلدين"، مضيفاً "لقد أيدت باكستان دائماً القضية الفلسطينية، وستواصل القيام بذلك"[67].

وفي وقت لاحق أكد رئيس البرلمان الباكستاني سردار إياز صادق Sardar Ayaz Sadiq في أثناء لقائه بالسفير الفلسطيني في باكستان وليد أبو علي في كانون الأول/ ديسمبر 2013، ثبات موقف باكستان حكومة وشعباً ووقوفهم إلى جانب الشعب الفلسطيني حتى إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف[68].

وفي إشارة إلى المحاولات الإسرائيلية لبناء جسور التعاون مع باكستان، أشار رئيس البرلمان أن "إسرائيل" حاولت وتحاول جاهدة إقامة علاقات مع جمهورية باكستان الإسلامية، إلا أن الرد الباكستاني كان دائماً بعدم قبول هذه العلاقات طالما أن "إسرائيل" تحتل مناطق السلطة الفلسطينية، وأكد أنه لن يكون هناك أيّ علاقات بين باكستان و"إسرائيل" حتى إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف[69].

سادساً: التبادل التجاري

شهدت سنة 2012 تراجعاً واضحاً في حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل"، إذ انخفضت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا في سنة 2012 إلى 1,421.4 مليون دولار، أي بانخفاض قدر بنحو 23.4% عن قيمة الصادرات في سنة 2011، كما وانخفضت الواردات الإسرائيلية بنسبة بلغت نحو 4.1%. ولكن شهدت بداية سنة 2013 انفراجاً في العلاقة بين الطرفين؛ وهو ما قد يفسر الارتفاع الواضح في قيمة التبادل التجاري بين الطرفين خلال تلك السنة، حيث قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بتقديم اعتذار رسمي للشعب التركي عن حادثة قتل الجيش الإسرائيلي لتسعة أتراك، على متن سفينة كسر الحصار مافي مرمرة. وقد سجلت سنة 2013 ارتفاعاً في

قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا بنسبة بلغت قرابة 76.1% مقارنة بسنة 2012، كما ارتفعت قيمة الواردات الإسرائيلية بنسبة بلغت قرابة 13% عن سنة 2012.

أما بالنسبة لماليزيا فقد سجلت سنة 2012 تراجعاً واضحاً في حجم الواردات الإسرائيلية من ماليزيا بنسبة بلغت نحو 20.9% عن سنة 2011، فيما ارتفعت الصادرات الإسرائيلية إلى ماليزيا بنسبة بلغت 6.4%. فيما شهدت سنة 2013 تقدماً ملحوظاً في حجم الصادرات الإسرائيلية إلى ماليزيا، حيث بلغت قيمة الصادرات حسب البيانات الإسرائيلية نحو 1,457.2مليون دولار، أي بزيادة بلغت قرابة 90.9% عن سنة 2012، مع استمرار تراجع قيمة الواردات الإسرائيلية لسنة 2013 بنحو 1.5% عن سنة 2012.

جدول 4/2: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2010–2013 (بالمليون دولار)[70]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2013	2012	2011	2010	2013	2012	2011	2010
تركيا	2,503.5	1,421.4	1,855.7	1,310.7	2,354.1	2,082.7	2,171.1	1,800.1
ماليزيا	1,457.2	763.3	717.2	798	72.9	74	93.6	85
نيجيريا	155.5	367	398.1	303.7	2.1	2.8	0.3	1.6
أذربيجان	138.8	139.4	125.3	107.6	0.4	1.1	0.5	0.3
كازاخستان	89.1	77.2	93.6	62.5	1.5	1.7	2.5	0.3
السنغال	61.7	25.3	12	3.3	5	4.8	4.3	2.6
أوزبكستان	25.3	14.7	19.7	37.2	1	2.2	4	3.3
إندونيسيا	24.9	19.8	17.5	12.9	91.5	110.9	119.7	106.2
ساحل العاج	20.2	8.9	5.5	5.4	0.3	1.6	3.6	10
الكاميرون	13.3	13.6	10.4	12.8	0.4	0.2	0	0.2
تركمانستان	3.9	6	6.3	19.9	0	0	0	0
الغابون	2	11.7	16	8.8	0	0	0	0

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2012–2013
(بالمليون دولار)

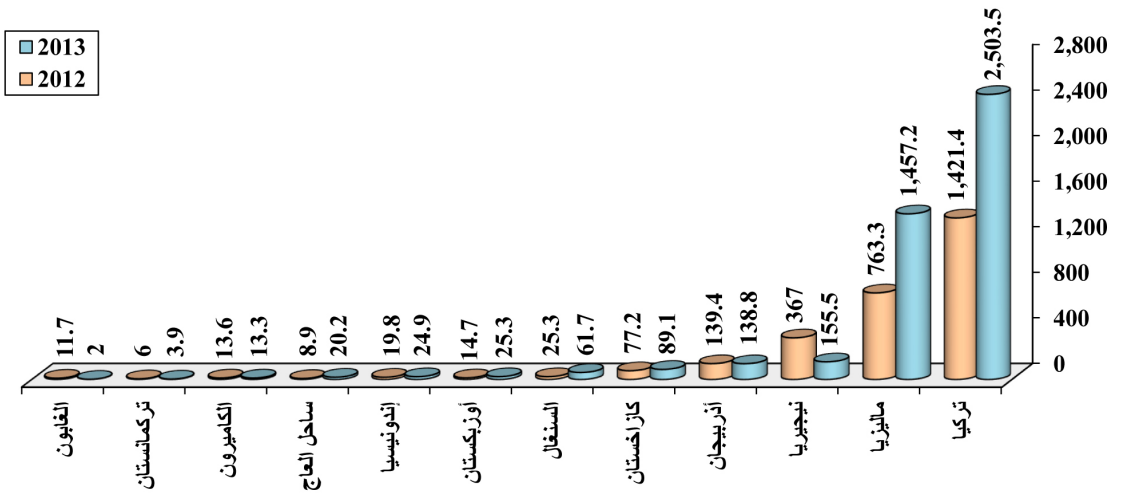

الواردات الإسرائيلية من عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2012–2013
(بالمليون دولار)

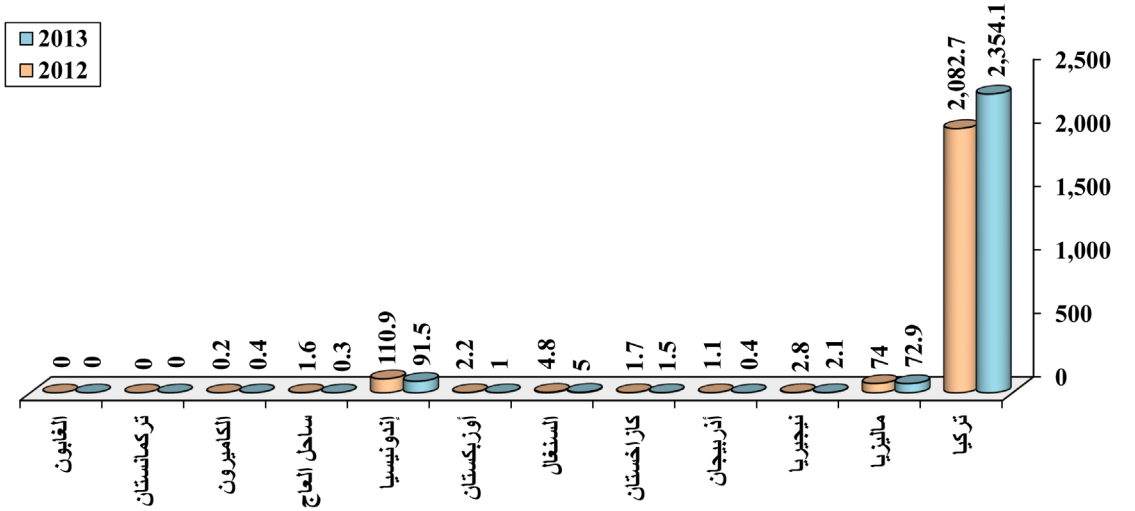

خلاصة حافظت القضية الفلسطينية خلال سنتي 2012–2013 على مكانتها المتقدمة في الشارع الإسلامي، بالرغم من تسارع الأحداث في المنطقة، وانشغال العديد من دول العالم الإسلامي في إعادة ترتيب أولوياتها وفق ما أملته عليها تطور الأحداث في منطقة "الربيع العربي". ولكن تظل مساحة الاهتمام وحجم الدعم الذي تحظى به القضية الفلسطينية من العالم الإسلامي الرسمي دون المستوى المطلوب، وأقل من وزن وحجم الدول والمؤسسات الإسلامية. فمن الملاحظ أن منظمة التعاون الإسلامي ما زالت تحافظ على أدائها المتواضع تجاه القضية الفلسطينية، ومن غير المتوقع أن يتغير هذا الأداء، ما لم تُحدِث منظمة التعاون الإسلامي تغيراً جذرياً في أولوياتها أو في رؤية بعض الدول الداعمة للمنظمة حول أهمية تفعيل دور العالم الإسلامي تجاه فلسطين وتقديم الدعم اللازم لها بشكل أكثر فاعلية، وإبعاد القضية الفلسطينية عن التجاذبات الإقليمية والصراعات بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

بالنسبة لتركيا، فقد حافظت على دعمها المستمر للقضية الفلسطينية خلال سنتي 2012–2013، وقامت بدعم الشعب الفلسطيني سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، وطالبت بفك الحصار عن قطاع غزة، ولعبت دوراً فاعلاً في اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين دولة غير عضو فيها. كما قامت تركيا بتوفير مساحة من حرية الحركة داخلها لبعض قيادات المقاومة الفلسطينية، خصوصاً بعد الانقلاب العسكري في مصر، وما ترتّب عليه من تضييق على قوى المقاومة، وخصوصاً حركة حماس. ومن جهة أخرى فإن العلاقات السياسية التركية الإسرائيلية شهدت انفراجاً محدوداً بعد الاعتذار الإسرائيلي عن حادثة سفينة مرمرة، إلا أنه من غير المتوقع أن تعود العلاقات بين الطرفين إلى سابق عهدها. لذلك يبدو أن تركيا ستحافظ على دعمها للقضية الفلسطينية، وخصوصاً لقطاع غزة على المستويات الاقتصادية والسياسية؛ وستواصل علاقتها الإيجابية بحماس، غير أنها ستتجنب الدعم المباشر للمقاومة الفلسطينية، أو الدخول في صدام مع القوة الغربية أو "إسرائيل"، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات التفاعلات التركية الداخلية على أداء السلطات التركية في الخارج، وسقف الحكومة المحدود في ضوء عضوية تركيا في حلف الناتو وسعيها للدخول في عضوية الاتحاد الأوروبي.

أما على المستوى الإيراني، فقد استمرت إيران في رفض الاعتراف بـ"إسرائيل"، واعتبارها كياناً غاصباً، وفي دعم خطّ المقاومة الفلسطينية ورفض مسار التسوية السلمية. غير أن إيران التي أصبحت أكثر انشغالاً بحل مشاكلها الاقتصادية، وأكثر استغراقاً في الملف السوري والترتيبات الإقليمية، قد تراجع دعمها لحركة حماس وحكومتها في قطاع غزة، بسبب اختلاف المواقف حول سورية. ومع ذلك فإن الطرفين يحرصان على الحفاظ على حدٍّ معقول من العلاقة بينهما، كما أن جهوداً ما زالت تبذل لتحسين هذه العلاقة وتطويرها.

هوامش الفصل الرابع

[1] **اليوم السابع**، 2012/11/30.

[2] منظمة التعاون الإسلامي، قرارات قضية فلسطين ومدينة القدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي الصادرة عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية (دورة: التضامن من أجل تنمية مستدامة)، جيبوتي، 15-2012/11/17، انظر: http://www.oic-oci.org/

[3] موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2012/2/7.

[4] انظر: **اليوم السابع**، 2012/12/26؛ و**الوفد**، 2013/11/1.

[5] منظمة التعاون الإسلامي، بيان صادر عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن العدوان الصهيوني الأخير على قطاع غزة، 2012/11/15.

[6] منظمة التعاون الإسلامي، إعلان باكو، مؤتمر مانحي منظمة التعاون الإسلامي لدعم مدينة القدس الشريف، أذربيجان، 2013/6/11.

[7] مجلة **المنظمة**، منظمة التعاون الإسلامي، العدد 25، أيلول/ سبتمبر – كانون الأول/ ديسمبر 2013، ص 11.

[8] **الشرق الأوسط**، 2010/5/13.

[9] **الحياة**، 2010/6/5.

[10] صحيفة **زمان**، تركيا، 2012/1/6.

[11] **الحياة**، 2012/11/21.

[12] **القدس العربي**، 2012/11/21.

[13] **الشرق الأوسط**، 2012/11/21.

[14] **السفير**، 2012/11/21.

[15] **الأيام**، 2010/3/7.

[16] **الشرق الأوسط**، 2010/3/28.

[17] **الخليج**، 2010/5/11.

[18] *The New York Times* newspaper, 1/9/2011.

[19] Press Statement by H.E. Mr. Ahmet Davutoğlu, Minister of Foreign Affairs of the Republic of Turkey, Regarding Turkish–Israeli relations, Ministry of Foreign Affairs, Republic of Turkey, 2/9/2011, http://www.mfa.gov.tr/press-statement-by-h_e_-mr_-ahmet-davutoglu_-minister-of-foreign-affairs-of-the-republic-of-turkey_-regarding-turkish-israeli-re.en.mfa

[20] صحيفة **ميلّيت**، تركيا، 2011/12/15.

[21] **الحياة**، 2011/9/3.

[22] الجزيرة.نت، 2013/3/23.

[23] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/h8.pdf; and Foreign Trade By Countries, Turkish Statistical Institute (TurkStat), http://www.turkstat.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1046

[24] موقع مكتب سماحة السيد علي الحسيني الخامنئي، 2012/8/19، انظر: http://www.leader.ir/

[25] موقع قناة العالم، 2012/7/11، انظر: www.alalam.ir؛ وانظر أيضاً: مكتب سماحة السيد علي الحسيني الخامنئي، 2012/7/11.

[26] مكتب سماحة السيد علي الحسيني الخامنئي، 2013/4/29.

[27] مكتب سماحة السيد علي الحسيني الخامنئي، 2012/2/12؛ وموقع وكالة أنباء فارس، 2102/2/21، انظر: http://arabic.farsnews.com/

[28] العهد، 2012/7/10، انظر: alahednews.com.lb

[29] موقع شبكة فلسطين الإخبارية (PNN)، 2012/9/8، انظر: http://mail.pnn.ps/

[30] موقع قناة العالم، 2012/9/3.
[31] **الأيام**، و**الحياة الجديدة**، 2012/9/1.
[32] وكالة أنباء فارس، 2012/12/1.
[33] وكالة أنباء فارس، 2012/12/1.
[34] موقع قناة العالم، 2011/10/1.
[35] Site of Cable News Network (CNN), 25/9/2013.
[36] انظر: عرب 48، 2013/9/27.
[37] انظر: موقع جريدة إيلاف الإلكترونية، 2013/9/27، انظر: http://www.elaph.com/
[38] موقع قناة العالم، 2013/2/12؛ وسما، 2013/2/13.
[39] وكالة مهر للأنباء، 2013/7/23.
[40] **السفير**، 2013/12/10، نقلاً عن: وكالة فرانس برس (أ ف ب) Agence France–Presse (AFP).
[41] **الحياة**، 2013/10/11.
[42] موقع قناة الميادين، 2013/12/19، انظر: http://www.almayadeen.net/
[43] **القدس العربي**، 2013/12/18.
[44] **القدس العربي**، 2013/7/22؛ وموقع وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية، 2013/7/22، انظر: http://ar.mfa.ir/
[45] **الحياة**، 2013/7/22.
[46] **القدس العربي**، 2013/8/3.
[47] مكتب سماحة السيد علي الحسيني الخامنئي، 2013/8/9.
[48] **الشرق**، الدوحة، 2013/12/5.
[49] الجزيرة.نت، 2013/8/1.
[50] وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء (إرنا)، 2012/8/31.
[51] **الخليج**، 2012/5/14.
[52] **الشرق**، الدوحة، 2013/12/5.
[53] موقع المصدر الإلكتروني، 2013/12/4، انظر: http://www.al-masdar.net/
[54] *The Jerusalem Post*, 24/11/2013.
[55] بي بي سي، 2013/11/25؛ وإيلاف، 2013/11/25.
[56] جون كيري يدافع عن الاتفاق النووي مع إيران، بي بي سي، 2013/12/10.
[57] بي بي سي، 2013/12/8.
[58] Site of Bloomberg View, 7/11/2013, www.bloombergview.com
[59] الجزيرة.نت، 2013/12/7.
[60] مكتب سماحة السيد علي الحسيني الخامنئي، 2013/8/3؛ والعهد، 2013/8/3.
[61] مكتب سماحة السيد علي الحسيني الخامنئي، 2013/8/9.
[62] مكتب سماحة السيد علي الحسيني الخامنئي، 2013/11/3. وانظر أيضاً: *The Jerusalem Post*, 3/11/2013.
[63] Site of The star online, 1/12/2012, www.thestar.com.my
[64] فلسطين أون لاين، 2013/1/22.
[65] الجزيرة.نت، 2013/12/1.
[66] **الخليج**، 2013/2/18.
[67] **القدس العربي**، 2013/11/8.
[68] معاً، 2013/12/17.
[69] المرجع نفسه.
[70] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/h8.pdf

The Palestinian Strategic Report 2012-2013

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2012-2013 الذي يصدر للمرة الثامنة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2013، بل وجانباً من سنة 2014؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 13 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني. ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-28-4

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net